

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

مركز البحوث والنشر والاستشارات

ورشة عمل (1)

عنوان

تنمية وتطوير الأعمال الصغيرة

Small Enterprise Development

نحو تطوير إطار عملي متكامل لتنمية قطاع الأعمال الصغيرة في السودان

Towards an Integrative Approach for Small Enterprise
Development In The Sudan

برعاية السيد / محافظ بنك السودان المركزي

إعداد:

الدكتور / سيد عباس أحمد

أستاذ المحاسبة والتمويل

جامعة الغرير - دبي - الإمارات العربية المتحدة

25 أغسطس 2008 م

توطئة:

عند تناولنا لهذا الموضوع آثرنا أن يكون الطرح كلياً وذلك لأن تتميم المنشآت الصغيرة موضوع مشابك وهو أمر كلي يأخذ المنحى الجزئي في عرضه ونقاشه للجوانب ذات الصلة. أضف إلى ذلك أن المنشآت الصغيرة تقوم على فجوه في الأدبيات "conceptualization Gap" تكتفى بهم مدلول هذا القطاع. هذه الخصائص تدعم النمط المنهجي الذي اتبناه في هذه الورقة عند تناولنا للموضوع المطروح للبحث والنقسي. تمثل هذه الورقة محاولة تستند على حقائق علمية مستتبطة من واقع الاقتصاد السوداني والقطاع المصرفي وقطاع المنشآت الصغيرة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بغية تقديم نموذج متكملاً لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة في السودان.

(1) مقدمة:

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل والمتكامل خاصة التنمية المرتبطة بدول العالم الثالث ذات الاتجاه والنقل الريفي ما زالت وستظل سؤالاً مطروحاً يحتاج إلى إجابة واجتهاد تطبيقي في أدبيات التنمية. يأتي هذا الجدل حول فلسفة التنمية، سياسة ونهج الاستثمار، توظيف الموارد المتاحة وكيفية خلق مواجه لجذب الاستثمار ومن ثم التوزيع العادل للموارد. إن التقسي المعمق لأدبيات التنمية (مير DAL 69) لويس 1952، يانق 1968، استوري 1983 (....) يوضح عدم وجود اتفاق بين اقتصادي التنمية حول ما هو القطاع الذي يجب أن يقود التنمية، هناك مدرسة اقتصادية تقوم على قناعة أن التنمية يجب أن تكون حول النظرية التقليدية (Economy of Scale) بينما تقوم مدرسة معايرة عمادها مكاميلان (1931) في بريطانيا، اسكيمر (1974) في فرنسا وفرافن (1970) في أمريكا وفرانك (1975) في كندا بانحيازها الإيجابي نحو الاستثمار الصغير كأداة من أدوات التنمية، هناك مدرسة اقتصادية ثالثة تقوم حول حكمة الفريد مارشال (1973) والتي تؤمن بتكميل المنشآت الصغيرة مع الصناعات والاستثمارات الكبيرة لخلق تنمية اقتصادية بها نوع من التوازن. هذه المدرسة وجدت القبول عند الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ولكن اختلفت المعايير حول كيفية خلق هذا التوازن من حيث السياسات وتوزيع الموارد والآليات القادر على تحقيق فعالية القطاعات الاقتصادية.

وقد صاغ فرانكلين رووت حلقته المفرغة الشهيرة (1977) حول العالم الثالث بقوله: "في الدول النامية الإنتاجية ضئيلة لأن دخل الفرد بسيط، الاستثمار ضئيل إن لم يكن معدوماً لأن الأدخار بسيط، الأدخار بسيط لأن الدخل بسيط والدخل بسيط لأن الإنتاجية ضعيفة"

وقد أضاف جيسكارد (1979) بأن المشكلة الأساسية التي تواجه الدول النامية أمام تحقيق معدلات تنمية مقبولة هو كسر الحلقة التي وضعها فرانكلين. هنا يدور سؤال منطقي حول ما هي السياسات والآليات التي يمكن أن تخترق حلقة فرانكلين المفرغة على مستوى المركز والمصارف والأقاليم.

درجت معظم دول العالم الثالث على إتباع سياسة تنموية تقليدية. ارددت هذه الدول هذا الاتجاه بتمليك وإدارة التنمية عن طريق مؤسسات القطاع العام بمعدل استخدام يعادل 28% أي بخسارة اقتصادية 72%. افرز هذا الاتجاه مخلفات نقل التكنولوجيا مقارناً بمقدرات إنسان هذه الدول مما أدى إلى فشل استثمارات الحكومات والتي دفع إنسانها كل إخفاقات التنمية فقرأ، ديوناً وتسلواً طلباً للغذاء والعون الإنساني وأفريقياً والسودان ليست بمعزل عن ذلك. إن المسح التحليلي لأدبيات التنمية يعكس الاهتمام الواضح الذي يحظى به قطاع المنشآت الصغيرة في الدول المتقدمة على مستوى السياسات والبرامج حيث تقدم SBA في الولايات المتحدة الأمريكية الخدمات المتكاملة لهذا القطاع دون الإخلال بفلسفه وآليات السوق الحر على مستوى المنافسة والتمويل. وفي بريطانيا بدأً من مكمليان في 1931 وحتى سياسة تونى بلير المعلنة (2006) توضح الاهتمام الذي ناله هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بالتوزيع العادل لموارد المصارف تحت سياسة مالية سليمة يدفعها قانون العرض والطلب والكافأة. وإذا عبرنا إلى دول الشرق الأقصى يجدر بنا أن نقف حول توثيق انتوني:

“Small business is part of the social as well as economic fabric of Japan.”

إن أفريقيا تمثل ذلك الجزء من العالم الذي يقوم فيه الاستثمار الصغير حول نظام تمويلي مبعثر وغير منظم يتبعه تحيز ايجابي لكل ما هو كبير إذا استبعدنا من ذلك محاولات بعض الدول (مصر وجنوب أفريقيا).

(2) المنشآت الصغيرة وسياسة التنمية في السودان:

السودان يمثل أحد دول العالم الثالث التي أخذت بسياسة الاستثمار الكبير منذ قانون المنشآت لسنة 1956م وقانون تشجيع الاستثمار لسنة 1967 وقانون 1972م. إن التغيير أو بالأحرى التعديل في سياسات التنمية على مستوى التقنيين برز بصورة جلية في قانون تشجيع الاستثمار لعام 1980 حيث ذكر القانون في فقرته 5/80/80 تشجيع الاستثمار الصغير القائم على الموارد المحلية وذلك تبعاً لسياسة إحلال الموارد المعلنة في ذلك الوقت. ثم تلاه قانون 1995م والبرنامج الاقتصادي الثلاثي ومن ثم البرنامج الاقتصادي المعلنة. إن البرنامج الثلاثي لعام (93-95) يمثل تفرداً واضحاً وذلك من خلال رصد مبالغ وقيام صناديق ترعى هذا

القطاع ولكن في ظل غياب مؤسسية لهذا القطاع. إذا كان هذا التجاهل الذي يعيّب هذا القطاع، دعنا نقف لحظة لسرد الحقائق التي قد تبرر السياسات أعلاه أم تقضي توجهها.

قطاع المنشآت الصغيرة يمثل 93% من جملة المنشآت في القطاع الصناعي على حسب الإحصائيات (2006) كما يمثل 97% من جملة المنشآت في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما يساهم قطاع المنشآت الصغيرة بتوفير فرص العمل لقطاعات معتبرة في ظل معدلات بطالة عالية في الاقتصاد السوداني. إذا أخذنا في القطاع الزراعي في ظل سياسة الدولة المعلنة حول برنامج النهضة الزراعية، نجد أن إنتاج القطاع التقليدي الصغير يعادل 70% من إنتاج الصمغ العربي و80% من إنتاج الحيواني و50% من إنتاج الفول السوداني بالإضافة إلى الإنتاج الكامل بعد غير قليل من المحاصيل الثانوية مما يقودنا إلى حقيقة مفادها أن قطاع الأعمال الصغيرة في القطاع الزراعي يمثل نقطة الالقاء للشريك الاقتصادي في السودان، أضف إلى ذلك أن القطاع الزراعي التقليدي الصغير يأوي 70% من سكان السودان في ظل ارتاحل ذو اتجاه واحد من الريف للحضر لتعظيم حصة فقراء المدن.

إن المقارنة بين قطاع الصناعات الصغيرة والكبيرة في القطاع الخاص السوداني توضح أن درجة استخدام الطاقة الإنتاجية في المنشآت الصغيرة تعادل 118% مقارنة بمتوسط يعادل 35% في القطاعات الصناعية الكبرى على الرغم من الامتيازات والتسهيلات التي يحظى بها هذا القطاع الخاص الكبير. هذه النتيجة لها أبعاد متعددة. البعد الأول يوضح الطاقة الاقتصادية المهدورة في بلد يعاني شح في الموارد. البعد الثاني الخسارة الاقتصادية التي يعاني منها النظام المصرفي من تجميد الموارد في القطاع الصناعي الكبير حيث متوسط NPL يعادل 23% بينما المعدل المتعارف عليه دولياً 2% وهنا يظهر الانحراف السلبي الذي يعيش تحت وطأته القطاع المصرفي السوداني علماً أن معدل تأكل الموارد في القطاع المصرفي السوداني يفوق معدل العائد المتوقع.

إذا كان هذا هو دور ومكانة المنشآت الصغيرة في الخارطة الاقتصادية السودانية في ظل مبادرات تقودها وزارة المالية والصناعة والبنك المركزي (وحدة التمويل الأصغر) ووزارة الزراعة تحت برنامج النهضة الزراعية والبنك الزراعي وبنك الادخار وبرامج الفقر، فهنا يفرض سؤال نفسه حول كيفية تعظيم دور المنشآت الصغيرة في التنمية وما هو الإطار والبرامج المتكاملة التي يمكنها أن تتحقق الدور المرجو على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

(3) المنطقات والقضايا الأساسية لزيادة دور المنشآت الصغيرة في السودان:

عند طرحنا للقضايا والمنطقات الأساسية لا نود أن نقول أن فلسفة الاستثمار الصغير هي

البديل الوحيد لبرامج التنمية بل ننادي بسياسة الفرص المتساوية للقطاع الصغير والكبير دون أن يكون هنالك أي نوع من التمييز السلبي أو الایجابي "Antidiscrimination" هذه القضايا تمثل الإطار العام الذي يمكن من خلاله تقديم نموذج يحوي البرامج والحلول لتنمية وتطوير الأعمال الصغيرة في ظل تشابك قطاعي وتوازن اقتصادي يمكن حصر هذه المنطقات والقضايا في الآتي:

(1) قضايا الاستثمار الخاص لا تعالج بعقلية القطاع العام.

(2) تخفيف قبضة ترسانة القوانين على النشاط الاستثماري الخاص.

(3) تخفيف النزعة المركزية في وضع الخطط والسياسات.

(4) السياسة المصرفية تجاه المنشآت الصغيرة.

(5) تكاملية الخدمات في ظل إطار موحد ومتاكملاً.

(1) قضايا الاستثمار الخاص لا تعالج بعقلية القطاع العام

بداية لابد أن نؤكد على أن دراسة وتحليل دور المنشآت الصغيرة لابد أن تتم في إطار دور الاستثمار الخاص الذي يقوم على الكفاءة والتافسية، وعليه تكون سياسة الدولة تجاه المنشآت الصغيرة جزء من سياستها وتوجهاتها للنشاط الاستثماري الخاص. هنا يأتي دور المؤسسات في خلق مشاريع استثمارية ناجحة ومنهجية تغير عقلية رجل الأعمال السوداني التي تقوم على التقليد، حيث تؤكد المعلومات أن 50% من الطاقة الصناعية المصدقة للقطاع الخاص غير موجودة على أرض الواقع في غياب خارطة استثمارية على مستوى المركز والإقليم.

(2) القوانين واللوائح والنزعة المركزية والسيادة:

من أهم العوامل التي عاقت ومازالت تؤثر سلباً على حركة النشاط الاستثماري الخاص، ذلك الجهاز الإداري والمؤسسي والتشريعي التقليد والذي يتمثل في العديد من الأجهزة التي يجب أن يتعامل معها المستثمر الصغير على مستوى المركز والإقليم، الأمر الذي خلق كماً هائلاً من الإجراءات الروتينية المعقدة، أضف إلى ذلك سيادة المركز.

(3) تمويل المنشآت الصغيرة:

إن الدراسات التطبيقية التي تم إعدادها على مستوى العرض والطلب استطاعت أن تثبت الحقائق التالية:

Undercapitalization -

- فجوة التمويل على ضوء معايير ماكميلان الأربع.

- فجوة رادكليف في السودان Radclift Gap

- فجوة بولتون Gap - Bolton Gap

في دراسات تطبيقية حول الشكل المالي للمنشآت الصغيرة في السودان نجد أن 40% من المنشآت تعتمد على التمويل الداخلي وذلك بنسبة تعادل 40% وبمدى 41% - 70%. هذا بالطبع يؤكد طبيعة المنشآت الصغيرة ولكن يأخذ الأمر منحى آخر إذا علمنا أن 50% من المنشآت الصغيرة التي شهدت نمواً تعتمد على تمويل خارجي ضعيف مقارنة بما هو داخلي مما أثر سلباً على الطاقة الإنتاجية المستغالة. أضف إلى ذلك نجد أن TC يمثل في المتوسط 23% من الموارد بينما التمويل المصرفي 15% علماً أن معظم الشركات تعمل بنظام NTC سالب أي إنها تقدم خدمات أكثر من تتحصل على موارد من الموردين. في دراسة تطبيقية حول المنشآت الصغيرة في السودان وجدنا أن 95% من العينة في مستوى الإنشاء تواجه مشكلة الحصول على التمويل الخارجي مقارنة بـ 75% من شركات صغيرة في مستوى النمو و 93% شركات كبيرة حيث إن 60% من المنشآت تواجه مشكلة في الحصول على تمويل الأصول و 90% من العينة تواجه مصاعب في الحصول على تمويل رأس المال العامل. إن المعلومات المستتبطة من هذه الدراسات (1987-2007) تؤكد أن المنشآت الصغيرة تواجه فجوة في التمويل. لماذا توجد فجوة في التمويل؟ هذا ما تؤكده كل الدراسات بأن القطاع المصرفي ورجل الأعمال شركاء في خلق هذه الفجوة.

إن النظام المصرفي السوداني كغيره من القطاعات الصغيرة في الدول النامية يعاني من تشوهات أهمها قاعدة رأس مال ضعيفة، حجم ودائع لا يتناسب ومعدلات الطلب على التمويل في ظل كتلة نقدية خارج القطاع المصرفي، منهجة التمويل ومن ثم ديون متغيرة (NPL) تفوق ما هو متعارف عليه هنا لابد أن نشيد بالحزم التي أقرها البنك المركزي (1999-2002) والتي بدورها استطاعت أن ترتفع برأس مال البنوك أمام قانون بازل (2) لسنة 2005. إن التقصي حول نموذج Camel يقدم توضيحاً للعلاقة بين المصارف وقطاع المنشآت الصغيرة في السودان.

4) النموذج المتكامل لتطوير وتنمية المنشآت الصغيرة في السودان:

النموذج الذي يصادره هنا يقوم على الأسلوب المتكامل Integrative approach وذلك لأن تنمية المنشآت الصغيرة تحتوى على عدة عوامل يرجى أن يكون هناك ترابط وتناسق بينهما. هذا النموذج يقوم على نتائج دراسات تطبيقية من واقع الاقتصاد السوداني مع الأخذ في الاعتبار تجارب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. يحوى هذا النموذج على 5 عوامل أساسية، وسوف نتعرض لكل هذه العوامل على حده جاهدين لتوضيح كيفية تطبيق هذا النموذج

على ارض الواقع.

العامل الأول: السياسة العامة للدولة Public Policy

إن الاستراتيجية التي تهدف لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة لابد أن تبدأ بوضع سياسة عامة واضحة المعالم على مستوى المركز والإقليم على أن يراعي المركز المرونة في التعامل مع المنطقات الأساسية. لا أظن السودان يعيش في حالة لا مؤسسيّة في هذا القطاع مقارنة 1980S ولكن هنالك جهد يصب في اتجاهات مختلفة دون أن يكون هنالك ترابط. إن السياسة العامة للدولة لابد أن تعلن وتبرمج حول هذه المسائل الهامة:

(1) التزام الدولة.

(2) ترجمة السياسات العامة لبرامج ومعايير قابلة للتطبيق.

(3) إدارة سليمة للبرامج والمبادرات للتأكد من تحقيق أهدافها.

(4) خلق قنوات من أجل التنسيق بين الجهات المتعددة التي تحاول الوصول لقطاع المنشآت الصغيرة.

العامل الثاني: سياسة التمويل ومنهجية التمويل للمنشآت الصغيرة:

عند وضع سياسة شأنها تقديم الحلول والإطار للمشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة في الحصول على التمويل المناسب وفي الوقت المناسب بتكلفة مقبولة وأآلية تمويل عملية، السؤال الذي يطرح نفسه منطقياً في هذا السياق؟ ما هي السياسة المالية وما هي مبرراتها المنطقية والعملية. السياسة التي نحن بصددتها هي سياسة الفرص المتساوية تحت مظلة تحقيق الأهداف لجاني العرض والطلب. هنا يجدر بنا أن نطرح ماهي برامج التمويل المناسبة لقطاع المنشآت الصغيرة في السودان.

USE OF INTEGRATED APPROACH IN THE DEVELOPMENT OF SMALL ENTERPRISE SECTOR

POLICY MEASURES

1- FINANCIAL FACILITIES

- 1- Publicly- backed financial scheme
- 2- Commercial Banks initiatives
- 3- Specialized Financial Bodies
- 4- Ceiling system
- 5- Concessional Interest Rate
- 6- Leasing Finance
- 7- Relaxation of Conventional Finance
- 8- Schemes with operating bodies

DEVELOPED COUNTRIES							DEVELOPING COUNTRIES									
1	2	3	4	5	6	7	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
U.S.A	U.K	France	Japan	Canada	Denmark	Nether-l ands	India	Philippine s	Indonesia	Malaysia	Nigeria	Kenya	Uganda	Ethiop ia	Egypt	m. East
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	-	-	X
X	X	X	X	X	X	X	X	X	-	-	X	-	X	-	-	
X	X	X	X	X	X	X	X	X	-	X	X	-	X	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	X
-	-	-	-	-	-	-	X	-	-	X	X	-	X	-	-	
X	X	X	X	X	X	X	X	X	-	-	-	-	-	-	-	X
-	-	-	-	-	-	-	X	X	-	-	-	-	-	-	-	
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	-	-	X
2- RELATED SERVICES:																
X	X	X	X	X	X	X	X	X	-	X	-	-	-	-	-	X
X	X	X	X	X	X	X	-	-	-	-	-	-	-	-	-	X
3- ENTREPRENEURSHIP DEVELOPMENT																
X	X	X	X	X	X	X	X	X	-	X	-	-	X	-	-	X
X	X	X	X	X	X	X	-	X	-	X	-	-	-	-	-	X
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
4- MANAGERIAL AND TECHNICAL ASST																
X	X	X	X	X	X	X	X	X								X
X	X	X	X	X	X	X	X	X								X
5- INSTITUTIONALISATION:																
X	X	X	X	X	X	X	X	X	-	X	-	-	-	-	-	X
X	X	X	X	X	X	X	X	X	-	X	-	-	-	-	-	X
6- POLICY																
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X							X
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X							X

SMALL ENTERPRISE DEVELOPMENT MODEL " INTEGRATED APPROACH"

